مايو تنشر رأى المعارضة :

واجب حزب الأغلبية.. أن يمد يده للمعارضة

قضية المعارضة فى مصر تستأثر فى الوقت الحاضر باهتمام كبير ، سواء داخل حزب الاغلبية ، أو احزاب المعارضة ذاتها .

وكان من رأى الاغلبية ، ان المعارضة لم تؤد دورها بالموضوعية اللازمة لنجاح التجربة الديموقراطية ، وانها « اصبحت ولاهدف لها إلا النيل من المجهودات التى تبذلها الحكومة ، والحلول التى تقدمها للمشاكل ، ومحاولة تشويه المكاسب الوطنية بما فى ذلك جلاء القوات الاسرائيلية عن ارض الوطن ..»

بقلم :
أحمد طلعت
عضو المكتب السياسى لحزب الاحرار

لذلك فقد طرحت بعض القيادات فى الحزب الوطنى الديموقراطى فكرة جناح داخل الحزب يتبنى عرض الرأى الآخر ، ويمكن أن يتطور إلى جناح معارض داخل الحزب ، كبديل للمعارضة التى فشلت من وجهة نظرهم ، واعترافا منهم ـ فى نفس الوقت ـ بأن « حزب الأغلبية لايمكنه الاستغناء عن المعارضة الرشيدة التى تكشف له الخطأ من الصواب ، وتنقل له نبض الجماهير الحقيقى دون تهويل أو تهوين .. »

ونحن نتفق مع القائلين بأن بعض أحزاب المعارضة قد فقدت وحدة الهدف ، ووضوح الرؤية ، بحيث تحولت إلى مجرد تجمعات للحاقدين والموتورين ، ومن زالت عنهم اضواء السلطة وسلطانها ، إلا اننا نختلف مع من يطلقون الحكم بصيغة التعميم بحيث يضعون أحزاب المعارضة كلها فى سلة واحدة ، مع أن بعض هذه الأحزاب قد اتفق مع المواقف القومية وأيدها ودافع عنها بوضوح وعلانية ، إلى الحد الذى جعله يتهم من خصومه السياسيين بأنه معارضة مستأنسه ..!!

لذلك فان وصف المعارضة بالفشل ـ وبصيغة التعميم ـ فيه بعض الظلم والتجنى ، كذلك فان الحكم على دور المعارضة فى مصر لابد أن يضع فى الاعتبار حقائق ثلاث ، يكون الحكم بغيرها فيه نوعا من التسرع او الجموح :

١ ـ أن التجربة الديموقراطية لازالت حديثة العهد ، وبالتالى لم يتسع الوقت أمامها لافراز ايجابياتها وسلبياتها ، وتعميق مفاهيمها وقيمها .

٢ ـ إن الفترة الطويلة التى عاشتها مصر فى ظل النظام الشمولى قد عودت البعض على نوع من الفكر لايتفق مع الفكر الديموقراطى أو يساعد على اثرائه .

٣ ـ ان البعض لايزال ينظر إلى التجربة الديموقراطية بشىء من الارتياب ، بعد فترة طويلة كان فيها شعار الديموقراطية هو الستار الذى ترتكب من خلفه كل فنون السخرية بالعقول ، وكل ممارسات التسلط من الحزب الواحد .

وإذا كان الحزب الحاكم يأخذ على المعارضة المصرية « انها ترفض مبدأ الاتفاق مع الحكومة فى اى رأى من الآراء ، أو مساندتها فى اى موقف من المواقف حتى لو كان موقفا قوميا لايصح الاختلاف عليه .. فان هذه الظاهرة التى نعترف بأن البعض قد وقع فيها ـ عن جهل أو حماقة ـ انما يشترك فى مسئوليتها حزب الاغلبية مع احزاب المعارضة ، ذلك ان الاتفاق على المواقف القومية يقتضى التشاور السياسى البناء بين الحكومة والمعارضة ـ قبل إتخاذ القرار ـ ولايكفى أن تعلن الحكومة موقفها من طرف واحد ثم تنتظر من الآخرين أن يؤيدوها فيه ، حتى وإن جهلوا دوافعه وابعاده ..!!

فالاغلبية إذن عليها أن تمد يدها إلى المعارضة ، ثم يكون بعد ذلك حكمها عليها إن هى لم تتجاوب مع هذه اليد الممدودة .. هذا واجب الأغلبية ـ ومسئوليتها ـ فى كل الديموقراطيات الاصلية .

تبقى نقطة هامة ، لاينبغى ان تفوت حزب الاغلبية وهو يدرس أمر المعارضة ـ وقبل ان يجتهد فى الحكم عليها ـ وهى أن اكبر مزايا الديموقراطية هى انها نظام يصحح نفسه بنفسه ، دون حاجة إلى ابتكار ـ أو اختراع ـ أنظمة جديدة ، لذلك فان الدعوة إلى جناح معارض داخل حزب الاغلبية لايمكن أن تكون بديلا عن تعدد الأحزاب ، التى يمكن تعديل مسارها ـ وبالأساليب الديموقراطية ـ إن هى تجاوزت دورها ، أو مارسته بلا مسئولية .

ولقد سبق أن بحثت بعض الأحزاب الديموقراطية فى العالم فكرة انشاء اجنحة معارضة من داخلها ، لكنها تراجعت عنها بعد أن ثبت فشلها وهددت هذه الاحزاب بالانقسام .

ومصر اليوم ليست فى حاجة إلى اختبار التجارب الجديدة ـ بما تحتمله من خطأ وصواب ـ بقدر ماهى فى حاجة إلى الاستقرار وتدعيم الديموقراطية ، وتعميق ايمان الشعب بها وبجديتها .